# مقدمـــة منهجيـــة

إن حالة التخلف التى تعيشها بلدان العالم الثالث ما هى إلا مجموعة من السمات الواضحة والقابلة للقياس ، والتى هى أيضا ظرف تاريخى وخبرة سنين طويلة وثمرة علاقات خاصة كانت قائمة ولا تزال بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث ، أى بين الدول المستعمرة والدول المسيطرة . تلك التى كان أبرز أشكالها ، أولا : علاقة بين مجتمعين غير متكافئين تقود إلى عدم المساواة فى نمو كل منهما . ثانيا : علاقة استغلال اقتصادى ( إثراء البلدان المستعمرة من خلال استغلال الثروات الطبيعية فى البلدان الخاضعة وانتقال الفائض الاقتصادى منها إلى الدول المسيطرة ) ، أخيرا : علاقة تبعية وسيطرة وخضوع على الصعيدين السياسى والاقتصادى .

لقد ساهمت الرأسمالية منذ وجودها فى إيجاد مجموعة من التحولات الأساسية على المنظومة العالمية ، تلك التى بها أضحت الدول الرأسمالية بمثابة مراكز أساسية تسيطر على الدول المتخلفة التى هى توابع محيطة . إن علاقة التبعية بين المركز والمحيط تتمثل فى استغلال الأول لموارد وثروات الثانى ، وكذا التغلغل داخل مناطقها بهدف تحطيم أنماط الإنتاج التقليدية والإتيان بأخرى متخلفة وتابعة . بكلام آخر إن علاقة التبعية بين المركز والمحيط من شأنها أن تعمل على تحطيم أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، وتفرض نمطا إنتاجيا رأسماليا مشوها يسمح بدخول الدول المحيطة فى قسمة العمل الدولية ، واتخاذ موقف التبعية . ويجدر الإشارة فى ضوء هذا التطور أن موقف التبعية التى تعيشه التكوينات الاجتماعية الاقتصادية فى العالم الثالث ينعكس على مناهج التنمية التى تنتهجها . وبمعنى آخر أن الدول التابعة لا يمكن ان تقوم إلا بتنمية تابعة ، وينطبق ذلك بصورة جلية على واقع التصنيع فى العالم الثالث .

وجدير بالتبيان أنه منذ انحسار الاستعمار التقليدى وحصول البلدان النامية على استقلالها السياسى ، وتعد قضية التنمية من القضايا الملحة التى طرحت نفسها بالحاح شديد على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى باعتبارها الطريق الرئيسى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وتجاوز التخلف . وإذا كان الطريق الرئيسى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى يتمحور حول التنمية المجتمعية التى تتعانق فى إطارها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن منظومة شاملة تشكل الجسر التاريخى بين الواقع الفاسد والمتدنى وتطلعات المستقبل ، فإن مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتمثل فى إنجاز التنمية الصناعية التى تعنى تغيير الهيكل الاقتصادى والطبقى ، وتغيير القيم والعلاقات الاجتماعية ، وزيادة فاعلية المشاركة

السياسية ، وتحديد مكانة الاقتصاد القومى داخل النظام الاقتصادى العالمى . ووفقا للطرح السابق فإن التصنيع يعد حجر الزاوية للقضاء على التخلف بشتى انواعه ، وعلى التناقضات الأساسية التى يعيشها مجمل التركيب الاجتماعى الاقتصادى فى البلدان النامية . فعن طريق التصنيع يتم تعديل العلاقة بين الموارد المادية والطاقات البشرية ، وذلك عن طريق ضم قوة العمل الفائضة فى مجال الزراعة ، ناهيك عن تنوع مصادر الاقتصاد القومى ، وما ينتج عنه من انخفاض درجة اعتماد الاقتصاد القومى على السوق الدولية .

إن طرح شعار التصنيع على صعيد البلدان النامية يعتبر رد فعل طبيعى وانعكاس للفارق الكبير بين تطور المراكز الرأسمالية والهوامش المحيطة ، الذى ارتبط طويلا بعدم وجود صناعات وطنية نتيجة محاربة الأولى لإقامة الصناعات الحديثة ، وتصفية الصناعات التقليدية فى الثانية بهدف ابقاء بلدان الهوامش سوقا للمنتجات التى كانت تفيض عن احتياجات السوق الداخلية للمراكز العالمية ، ومن ثم إبقـــاء هذه البلدان كتوابع تزوده بالمواد الأولية لإدارة مصانعه . إن تطور العلاقة بين النظام الرأسمالى والعالم الثالث على أساس التقسيم الدولى للعمل فرض ضرورة ربط التنمية بجهود التصنيع ، إذ ساد اعتقاد بأن لا تنمية إلا ببناء صناعة حديثة ، لذا تعتبر عملية التصنيع فى البلدان النامية جزءا رئيسيا من النضال من أجل الاستقلال الاقتصادى ، واحد الحلقات الهامة فى سلسلة النضال العام ضد الأمبريالية .

وجدير بالذكر أن دوافع وخبرات التصنيع فى البلدان النامية تفسر فى ضوء اختلاف التكوينات الاجتماعية والاقتصادية ، وتباين العوامل الثقافية والديموجرافية والبيئية ، فضلا عن التوجهات الايديولوجية للطبقة الحاكمة ، وما ترسمه من محاور لحركة التصنيع . ولكن ما نود أن نؤكد عليه هنا ، أن أشكال ومناهج التصنيع فى العالم الثالث جاءت على نحوين : الأول هو ما يعرف بالتصنيع عن طريق توسيع وقيادة الصناعات التصديرية ( منهج تشجيع الصادرات ) ، والآخر فيعرف باسم التصنيع الذى يتولى إشباع الســـوق المحليـــة عن طريق إحلال الواردات ( منهج الاستعاضة عن الواردات ) .

وينبغى فى هذا الإطار أن نفرق بين مفهومى النمو الصناعى والتصنيع ، فعلى الرغم من أنهما متقاربان جدا ، إلا أنهما فى الوقت ذاته غير متطابقين تماما . وليس من قبيل الصدفة أن تثور مناقشات حامية حول وضع حدود فاصلة بين قضايا النمو الصناعى ( النتائج الكمية ) والتصنيع ( النتائج الكيفية ) . إن النمو الصناعى ارتبط بدرجة كبيرة بمعايير كمية مثل وتائر نمو الإنتاج الصناعى ، وعدد المشاريع الصناعية الجديدة ، وتزويد هذه المشاريع بالتكنولوجيا والأيدى العاملة ، وأما التصنيع فإنه يرتبط بالمعايير الكيفية أكثر من ارتباطه بالمعايير الكمية ،

فهو يعنى ارتباطه بمنهج تصنيعى معين ، وكذا زيادة نصيب الصناعة فى الاقتصاد القومى ونشوء مشاريع جديدة ، وإقامة قاعدة تكنولوجية حديثة ، ونمو الإنتاجية الاجتماعي للعمل ، ناهيك عن تحقيق الاستقلال القومى والتغلب على الطابع الوحيد للاقتصاد والعمل وفق استراتيجية قومية . ووفقا لذلك يمكن القول أن الخبرة التاريخية للعالم الثالث توضح فى كثير من الأوقات أنه عرف صناعة بلا تصنيع .

واذا كان للتصنيع فى العالم الثالث أهمية متعاظمة فى صياغة الهيكل الاقتصادى ، فإنه فى الوقت ذاته ينطوى على أهمية اجتماعية كبيرة جدا ، إذ يعمل على تحويل البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع ، وإحداث تغيرات فى تشكيل خريطة الطبقات الاجتماعية ، كنمو الطبقات الرأسمالية واضمحلال الطبقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ، وزيادة عدد ودور البيروقراطية والطبقة العاملة وتغيير نمط حياة مختلف فئات السكان ، وعملية اعادة توزيع الدخل القومى بين الطبقات الاجتماعية فى الريف والمدينة ، تلك التى تحدد الأهمية النسبية لكل من الطبقات الاجتماعية فى الريف والمدينة .

وعلى الرغم من أن لكل هيكل اقتصادى قسماته الخاصة ، الا أن الخبرات التى عرفتها دول العالم الثالث تكشف عن السياق المشترك الذى وقعت فيه عمليات التصنيع ، أعنى الاستغلال والتبعية . وبما ان المجتمع المصرى ينتمى إلى بلدان العالم الثالث ويشترك معها فى كثير من ظروفها التاريخية والمعاصرة ، فمن الأهمية بمكان أن نذهب إلى أن النمو الصناعى والتصنيع فيها تأثرا إلى حد بعيد بالاقتصاد العالمى ، كما أنهما فى الوقت نفسه خضعا فى تشكلهما لمتغيرات محلية . إن تاريخ النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يكشف عن تنوع الظروف الضاغطة التى ساهمت فى صياغته . لقد تعرض التصنيع فى مصر لموجات صراعية حادة امتدت من القوى الاستعمارية والتقليدية من جانب ، إلى القوى الوطنية من جانب آخر .

إن تاريخ النمو الصناعى والتصنيع يكشف عن تنوع الظروف الاقتصادية ( المحلية والخارجية ) الأيديولوجية التى حدثت إبانها قفزات متعاقبة من التصنيع وإن كانت متقطعة . إن التتبع التاريخى للنمو الصناعى والتصنيع فى مصر يوضح تباين مناهج التصنيع التى حدثت فى الحقب التاريخية المختلفة .

وحرى بنا أن نوضح أنه على الرغم من اهتمامنا بالعقود الخمس الممتدة بين عامى ١٩٣٠ – ١٩٨٠ ، إلا أن تاريخ النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يغطى فترة طويلة . إن

تحديد العلاقة المتفاعلة بين التصنيع والبناء الطبقى فى المجتمع المصرى يتطلب أن نحدد نقطة البدء ، أى تعيين ما يتحقق من نمو صناعى عشية الثلاثينات وفى هذا الصدد فإنه لا يمكن ان نكتفى برصد الخصائص الهيكلية للصناعة فحسب وإنما نتعدى ذلك لرصد التطورات التى حدثت للنمو الصناعى .

وجدير بالذكر أن إختيار عام ١٩٣٠ كنقطة بداية للدراسة يعود إلى ما إتفق عليه الاقتصاديون من أن النهضة الصناعية بالمعنى الصحيح لم تبدأ إلا بتقرير وصدور التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ وقت أن التف الكساد العظيم حول رقبة الاقتصاد العالمى ، وهبوط اسعار كثير من المصنوعات الوطنية التى ماتت منذ أواخر عهد محمد على حين فرضت معاهدة " بلطة ليمان " فى عام ١٨٣٨ بين تركيا ( رجل اوربا المريض ) وانجلترا ، فضلا عن أنه تاريخ بناء وميلاد الرأسمالية المصرية . وتوضح أطر السياسات المتلاحقة التى تابع فيها النمو الصناعى والتصنيع سيرهما منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ فى مصر ، اختلاف مناهجها التى تباينت بتباين أيديولوجيات النظام الاقتصادى والطبقات الحاكمة التى فرضت ذاتها على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، فنجد أن المشروع الخاص والحر والمشروع العام كان سائدا حتى منتصف الخمسينات ، ثم فى حقبة الستينات سادت مرحلة الاستثمار العام والملكية العامة لوسائل الإنتاج الحديثة . أما فى مرحلة السبعينات ، فإنه فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ودخول المجتمع المصرى فى فلك النظام الرأسمالى العالمى ، نجد تنامى دور القطاع الخاص ووأد هياكل القطاع العام الصناعى .

والمدرك لتجارب النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يتضح له أن التنمية الصناعية تعددت وتفاوتت بقدر تعدد وتمايز الأطر الأيديولوجية التى سادت ، والتوجهات السياسية والطبقات الحاكمة التى فرضت نفسها ووجهت عملياتها . ويعنى ذلك ان بين التصنيع والأحداث السياسية علاقة متفاعلة . وتشير بعض التحليلات إلى أن النمو الصناعى والتصنيع فى مصر منذ الحماية الجمركية لعبا دورا مؤثرا وبارزا فى تحقيق مجموعة الخطط التنموية الاقتصادية التى عرفها المجتمع ، ومن ثم ظهور واحداث تبديل فى مواقع وأدوار القوى الاجتماعية . بكلام آخر أن التصنيع فى مصر كما يساهم فى إيجاد تحولات جذرية فى الاقتصاد الوطنى يكشف عنها تعاقب مناهج التصنيع التى تمت منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فانه يساهم ايضا فى صياغة الطبقات الاجتماعية القائمة . أى أن بين التصنيع والتحول الاجتماعى والاقتصادى الذى طرأ على البنية الطبقية علاقة جدلية قوامها التأثير والتأثر . ويجدر أن نشير فى هذا المقام ، إلى أن فهم تأثير التصنيع على البنية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر يتوقف على

عدة عوامل نجملها فى : تحليل مناهجه وقدرته على فرض الاستقلال الاقتصادى ، ومدى إسهامه فى صياغة بناء اجتماعى له القدرة على إعادة إنتاج ذاته .

ومما لا ريب فيه أن إدراك طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى ( منذ مثل بلدان العام الثالث ) والعوامل التى أدت الى تشكلها ، ولتحديد موقع الطبقات والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة يتطلب البحث فى اطار خصوصيته التاريخية ، بمعنى عدم دراستها بمعزل عن المؤثرات الداخلية والخارجية . وغنى عن البيان ان المجتمع المصرى مجتمع انتقالى من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يدخل فى نطاق نموذج اجتماعى محدد . فهو لم يعرف مرحلة الإقطاع بشكله الكلاسيكى ، ولم يعرف أيضا مرحلة الرأسمالية الكاملة ، كما أنه عرف بعض اشكال التخطيط ورموز الاشتراكية ، وعرف ما يسمى برأسمالية الدولة التابعة . إن تعايش وتداخل الأنماط الإنتاجية المختلفة مع بعضها البعض ، قد أدى إلى وجود بناء طبقى متنوع نتيجة لتنوع الأنماط الإنتاجية السائدة .

وتتفق معظم التحليلات التى تصدت للأوضاع والعلاقات الطبقية فى مصر على أنها أوضاع غير ثابتة وتتسم بالتعدد ، نتيجة ما شهدته من تحولات عميقة فى علاقات الإنتاج والهياكل الطبقية ، لذا نجد أنه من الصعوبة بمكان التحدث عن علاقات وهياكل طبقية غير متحركة ، حيث أن معظم المواقع والعلاقات الطبقيـــة فى حالـــة تداخل وتبادل بين العلاقات ما قبل الرأسمالية وبين العلاقات الجديدة التى تشكلت نتيجة تغلغل أنماط العلاقات الرأسمالية الحديثة وأنماط قسمة العمل الدولية . ووفقا لذلك فإن الطبقات الاجتماعية تتحد فى هذا الإطار بنسق التداخل بين أساليب الانتاج التى تتواجد فى التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى مصر ، ومن ثم فهى تتحدد بالأساس بمصفوفة مستويات الإنتاج المسيطر فيه . فالطبقات تتوصف جدليا من خلال مستويات ثلاث هى : المستوى الاقتصادى والمستوى السياسى والمستوى الأيديولوجى ، تلك التى تؤلف مصفوفه أساليب الإنتاج المسيطرة وتلعب الدور المؤثر فى صياغة الطبقات الاجتماعية .

ان دراسة التركيب الاجتماعي – الطبقى للمجتمع المصرى فى ضوء تمفصل أساليب الإنتاج القديمة والجديدة ، تشكل معضلة أساسية أمام دراسة الواقع الاجتماعى وفهم تداخلات الخريطة الطبقية بعيدا عن التصورات النظرية ، لذا نجد أن ثمة خطوات يمكن الاسترشاد بها للتعرف على طبيعة الكل الاجتماعى فى إطاره التاريخى . وهذه الخطوات هى : أولا : الوقوف على التكوين الاقتصادى والاجتماعى الذى تدخل مصر فى إطاره . ثانيا : تحليل الطبقات والفئات الاجتماعية فى إطار عملية العمل الاجتماعى . ثالثا : تحليل المصالح الاجتماعية والقوى

الأساسية المكونة له فى علاقاتها المتبادلة ، وما تتضمنه هذه العلاقات من مصالح . أخيرا ، تحليل مستوى وعى الطبقات ، وكيفية التعبير عن مصالحها اقتصاديا وسياسيا . إن هذه الخطوات تساهم فى تصنيف البنية الطبقية للمجتمع المصرى ، والتعرف على عناصرها المختلفة أثناء نشوئها وتطورها وفنائها ، ومن ثم علاقة كل من هذه الطبقات بالأخرى فى إطار عملية الإنتاج .

وبناء على ما تقدم ، فإن الطبقة الاجتماعية حسب المفهوم الذى نحاول أن نطرحه ما هى إلا مقولة تحليلية . وأن دراستها تعمل على الوقوف على الترتيبات والديناميكيات الاجتماعية . كما انها فى الوقت نفسه تعتبر مقولة تاريخية ، إذ ترتبط بتطور المجتمع وتقدمه ، وتتشكل وتتطور وتتبدل مع تغيّر المجتمع ، فضلا عن أنها تمثل التناقضات الرئيسية للمجتمع ونتاجها . والطبقة وفقا لهذا التصور فهى جزء لا ينفصم عن ديناميكية المجتمع وتشغل مكانة اجتماعية محددة داخل عملية تقسيم العمل الاجتماعى ، وأنها لا توجد إلا من خلال علاقتها بغيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى .

إن دراسة النمو الصناعى والتصنيع والبناء الطبقى فى المجتمع المصرى تعد من أولى الدراسات التحليلية التى تسعى إلى التعرف على طبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى خلفها النمو الصناعى والتصنيع على الطبقات الاجتماعية إذ يرمى هذا الضرب من الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة المتفاعلة بين التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وبين التصنيع والبناء الطبقى من جهة أخرى . اننا هنا ننطلق من مقوله اساسية ترى أن التصنيع يعد من أهم المتغيرات الفاعلة التى أثرت على تشكل خريطة الطبقات الاجتماعية منذ ثلاثينات هذا القرن ، إذ أن ثمة علاقة متفاعلة وجدلية بين الطبقات والتصنيع فى مصر ، لذا نرى أن هذه الدراسة ترتكز على مقولات النظرية التى ترى أن التصنيع غالبا ما يترك آثاره على التكوينات الاجتماعية الاقتصادية .

ووفقا للطرح السابق فاننا فى هذا الكتاب نسعى إلى تحقيق ما يلى :

أولا : تقديم فهم سوسيولوجى للدور النسبى الذى لعبته العوامل الداخلية والخارجية فى تحديد أهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على النمو الصناعى والتصنيع فى مصر ، وما بينهما من علاقة جدلية من حيث التأثير والتأثر .

ثانيا : التعرف على التغيرات الأساسية التى طرأت على الخريطة الطبقية والعلاقات

الطبقية منذ الثلاثينات حتى نهاية عقد السبعينات وذلك فى محاولة للوقوف على القوانين الموضوعية التى تحكم حركة ونمط تطور المجتمع المصرى .

ثالثا : البحث عن استراتيجيات التصنيع السائدة فى مصر بدءا من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فضلا عن التعرف على الطبقات والفئات الاجتماعية التى يخدمها نمط التصنيع والاستهلاك .

رابعا : الكشف عن تأثير التصنيع فى تشكيل البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ، ودوره فى نشوء جماعات جديدة وإضعاف جماعات أخرى .

وتأسيسا على ما سبق ، فإن أهمية هذا الكتاب تأتى من اعتبار أساسى مفاده أن الطبقة الاجتماعية تؤثر على مجرى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، وأنها صانعة للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى .. بمعنى آخر أنها قوة فعالة ونشطة فى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وان دراسة التغيرات فى البناء الطبقى والملامح العامة لفئاتها ، بعلاقتها بالتصنيع يسمح بالوقوف على الدور القائد للطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى من كافة جوانبه ، وكذا الوقوف على الاختيارات الاجتماعية لمناهج التصنيع .

ويأتى أهمية هذا الكتاب أيضا من قضية أساسية مؤداها أن دراسة العلاقة بين التصنيع والبناء الطبقى تعد من الدراسات التحليلية التى تسعى الى التعرف على طبيعة التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى . بكلام آخر أن أهمية هذا الكتاب يأتى من أنه يهدف الى توضيح العلاقة المتفاعلة بين التصنيع والبناء الطبقى انطلاقا من المقولات النظرية التى ترى أن التصنيع غالبا ما يترك آثاراً واضحة على البنية الاجتماعية والاقتصادية .

وتنبع أهمية الكتاب أيضا من سعيه نحو فهم مجمل الأوضاع والمواقف والتصورات الطبقية فى المجتمع ، وبالتالى لفهم الاختيارات الاجتماعية لعملية التصنيع فى مصر . وجدير بالذكر أن موضوع الدراسة ما هو إلا جدل فكـــرى فى الإطار المصرى يطرح سؤلا عاما مفاده : الى أى مدى تصلح قضية الطبقة فى فهم الاختيارات الاجتماعية لسيادة منهج معين للتصنيع؟

ولما كان هدفنا يتمحور حول معرفة العلاقة الجدلية بين التصنيع والبناء الطبقي ، فإننا نسعى فى الوقت ذاته إلى ضرورة معرفة درجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

التى شهدها المجتمع المصرى منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ . وجدير بالتبيان أن دراسة ديالكتيك النمو الصناعى والتصنيع والتغيرات الطبقية فى مصر ، يفرض علينا ضرورة التعامل مع التحليلات البنائية التاريخية ، تلك التى ترى أن أية إشكالية ما فى الا وحدة متكاملة تتشابك او تتمفصل فيها الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية والثقافية .

وعلى نحو ما تقدم فإنه من أجل توضيح العلاقة بين التصنيع والبناء الطبقى فى العقود الخمس المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ - ١٩٨٠ ، فإن هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أبواب مقسمة الى تسع فصول :

ففى الباب الأول نجد اننا تناولنا طرح الرؤى النظرية المختلفة حول التصنيع والبناء الطبقى . ويأتى هذا الباب فى ثلاثة فصول ، الأول : بعنوان الصناعات النظرية والايديولوجية لقضية الطبقة الاجتماعية ، والفصل الثانى : يعالج طبيعة البناء الطبقى فى العالم الثالث ، أما الفصل الثالث : فيتناول واقع التصنيع فى العالم الثالث وما يرتبط به من تخلف وتبعية .

ثم فى الباب الثانى يحاول البحث تبيان تجارب النمو الصناعى والتصنيع فى المجتمع المصرى منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ . ويعرض فيه لأربعة فصول ، فالفصل الرابع يطرح محاولات النمو الصناعى فى مصر من محمد على (١٨٠٥) حتى الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ ، والفصل الخامس يهتم بالصناعة فى مصر من تطبيق الحماية الجمركية حتى أوائل الخمسينات (١٩٣٠ - ١٩٥٢) ، والفصل السادس يناقش واقع التصنيع فى الحقبة الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) . أما الفصل السابع فيعرض لطبيعة التصنيع فى ظل سياسة الباب المفتوح فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٨٠) .

أما الباب الثالث فقد جاء ليعالج العلاقة الجدلية بين النمو الصناعى والبناء الطبقى فى مصر . ويضم فصلين : الفصل الثامن يناقش البناء الطبقى فى المجتمع المصرى من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ . أما الفصل التاسع والأخير فيعرض للتفاعل بين النمو الصناعى والتصنيع والطبقات الاجتماعية فى مصر ( ١٩٣٠ - ١٩٨٠) . وأخيرا فقد زيلت الكتاب ببعض الاستخلاصات الختامية .

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أصحاب الفضل والجميل اللذين لولاهم ما كان يخرج هذا العمل إلى النور ، وأخص بالذكر أستاذى الأستاذ الدكتور محمود عودة أستاذ علم

الاجتماع بجامعة عين شمس الذى كان نعم المعلم والأخ والصديق . ولا يفوتنى أن أتقدم بكل آيات التقدير إلى الأستاذ الدكتور السيد الحسينى أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس الذى كان له الفضل كل الفضل فى الأخذ بيدى على العتبات الأولى للبحث العلمى . أما صديقى وأستاذى الدكتور على ليله أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس فله كل التقدير .

أما زوجتى التى نهلت منها كل التعضيد والمساندة والحنان ، فلها كل الحب وأسمى آيات العرفان .

والله ولى التوفيق ،

القاهرة فى ١٩٩٠ شـحاته صـيام

openkandl.com